ATConf/7-WP/75
25/9/26

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

المؤتمر العالمي السابع للنقل الجوي

مونتريال، كندا، من ١٦ إلى ٢٠٢٦/١١/٢٠

البند ٢: تعزيز نمو قطاع الطيران والربط الجوي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري والشراكات

٢-٢: الاستثمار في تطوير البنية التحتية للطيران المدني وتحديثها

ضمان تحقيق الفوائد الاقتصادية لتحرير النقل الجوي من خلال توفير سعة مطارات كافية، وتحديث البنية التحتية، وضمان سلاسل التوريد في الوقت المناسب

(ورقة مقدمة من المملكة العربية السعودية)

الموجز التنفيذي

خلال العقود الماضية، سعت الدول الأعضاء ومنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) باستمرار إلى تحرير قطاع الطيران وتوسيع نطاق الربط الجوي في نطاقات متنوعة؛ الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، فضلاً عن تخفيف القيود التنظيمية، وذلك لضمان حرية الوصول إلى الأسواق والسعي إلى تحقيق مساهمات أكبر في الاقتصاد ككل. ورغم أن الاستمرار في السعي نحو التحرير أمر ضروري، إلا أنه ليس كافياً، لا سيما في ظل السعي لتحقيق المسار المتوقع للحركة الجويّة العالمية، التي من المتوقع أن تتضاعف أكثر من مرتين بحلول عام ٢٠٥٠. وإنّ توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، أو تخفيف القيود التنظيمية، أو زيادة حقوق النقل الجوي، لا يمكن أن تحقق النمو والازدهار المتوقعين ما لم تكن مدعومة بسعة مطارات كافية، وتحديث البنية التحتية بما في ذلك نظم إدارة الحركة الجويّة (ATM) وسلسلة إمداد تعمل في الوقت المناسب، من بين عوامل أخرى. وسيشكل مسار هذه الحركة الجويّة اختبارًا لالتزامات التحرير، فضلاً عن وتيرة وحجم التخطيط واستثمارات رأس المال، حيث قد تؤدي البنية التحتية التي لم يتم معالجتها أو التي لم تُعالج بشكل كافٍ إلى تحقيق جزئي أو غير متكافئ لهذا النمو، مما يقوض الأهداف والطموحات التي يُراد أن يخدمها التحرير.

الإجراءات: يُدعى المجلس إلى اعتماد الإجراءات الواردة في القسم ٣.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط هذه الورقة بالهدف الاستراتيجي "التنمية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع".
الآثار المالية:	لا توجد.

المراجع:	قرار الجمعية العموميّة ٤٢-٢٦: "البيان الموحّد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال النقل الجوي" خطة الإيكاو الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٥٠ تقرير «التوقعات العالمية بشأن النفقات الرأسمالية للمطارات» الصادر عن المجلس الدولي للمطارات لعام ٢٠٢١ تقرير الاستعراض السنوي لاتّحاد النقل الجوّي الدولي (الأياتا) لعام ٢٠٢٦

١- المقدمة

تواصل منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) الاضطلاع بدورها الريادي في دفع عجلة التحرير من خلال إصدار المواد الإرشادية وتشجيع الدول الأعضاء باستمرار على توسيع نطاق حقوق النقل الجوي، والتعيين، وأحكام الملكية والسيطرة، وذلك بجميع الوسائل الممكنة على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ومن ناحيتها، تسير الدول الأعضاء بالوتيرة المناسبة وفقًا لظروفها الوطنية من أجل التكيف مع هذا التوجه نحو التحرير من خلال جميع الأدوات والموارد المتاحة، مع تحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية.

٢- المناقشة

٢-١ يأتي هذا المؤتمر في صميم هذه المرحلة، بعد مرور وقت طويل على انطلاق حملة التحرير التي بدأت منذ أكثر من عقدين، مباشرةً بعد صدمات خارجية ذات تأثير كبير، وقبل عقدين من بلوغ الخطة الاستراتيجية ذروتها في عام ٢٠٥٠. وهذا يثير تساؤلات عديدة حول فعالية ومرونة نظام ومفهوم التحرير، وما إذا كان كافياً أم لا لتحقيق هذه التطلعات، وما إذا كان من المهم أم لا تحقيقه في معظمه في أقاليم معينة بغض النظر عن التقدم المحرز في أقاليم أخرى، وما إذا كان الامتثال لمعايير السلامة والأمن يقع في صميمه أم لا، وإذا كانت الأهداف الناشئة المختلفة تعمل على تحويل جميع موارد وأدوات المنظمة أم لا، على الرغم من الآثار المالية والاقتصادية الكبيرة المترتبة على ذلك في مجال النقل الجوي.

٢-٢ ومن الضروري ترجمة حقوق النقل الجوي المُحررة واللوائح الاقتصادية المُخففة إلى رحلات جوية فعلية وركاب وبضائع، وعدم التخلف عن مواكبة النمو المتوقع خلال الفترة المقبلة حتى عام ٢٠٥٠. وتقدم هذه الورقة نظرة بالنسبة إلى التحرير، وسعة المطارات، وتحديث البنية التحتية، وسلسلة التوريد، ليس باعتبارها مسارات سياسية متتالية أو منفصلة، بل كركائز مترابطة للهدف الاستراتيجي المتمثل في «التنمية الاقتصادية للنقل الجوي» في إطار خطة الإيكاو الاستراتيجية لعام ٢٠٥٠، مما يفتح الباب أمام الاستثمارات الاقتصادية والمالية ويحفزها من أجل إنشاء البنية التحتية وتحديثها.

تحدٍ هيكلي: الاختناقات وعدم التوافق يؤديان إلى "تحرير وهمي"

٢-٣ فيما تشير التوقعات إلى تضاعف حجم الحركة الجويّة العالمية أكثر من مرتين بحلول عام ٢٠٥٠، تفيد تقارير القطاع، بقدر من التشاؤم، بأن هذا الأمر يتطلب استثمارات رأسمالية عالمية تبلغ حوالي ٢,٤ تريليون دولار أمريكي لضمان قدرة البنية التحتية للمطارات على استيعاب هذا النمو خلال العقدين المقبلين. وإنّ حجم التمويل هذا لا يمكن بسهولة توفيره بالوتيرة التي يُسعى إليها في مجال تحرير الوصول إلى الأسواق. ناهيك عن تراكم الطلبات المسجلة التي تتجاوز ١٧ ٠٠٠ طائرة (ما يعادل ١٢ عاماً من الطاقة الإنتاجية)، مما أدى إلى اتساع الفجوات في هذا القطاع، في حين يُنظر إلى وتيرة التحرير على أنها منتجات ثانوية لعدم توفر الإرادة السياسية.

٢-٤ ولا يقتصر التحدي على مجرد اختناق متوقع أو عدم توافق يؤدي إلى تأخر النمو فحسب، بل إنه ينطوي أيضًا على خطر كبير يتمثل في تشويه السوق من خلال تفاقم الازدحام، وتدهور جودة الخدمة، وتحوّل الربط الجوّي نحو منافسين أفضل تجهيزًا، مما يجعل التحرير إنجازًا وهميًّا يعتمد على مؤشرات الأداء الرئيسية بدلاً من أن يكون انتعاشًا حقيقيًّا للسوق.

ثمن التقاعس

٢-٥ التكلفة المرتبطة بالتحدي المتمثل في الاختناقات والتفاوت المتزايد ليست مجرد مسألة نظرية. تشير تقارير القطاع إلى أن كل مليون راكب لا يتم استيعابهم يؤدي إلى خسارة في عدد الوظائف والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بما يقارب ١٠ ٥٠٠ وظيفة و٣٤٦ مليون دولار أمريكي. ولن يقتصر الأمر على الآثار المالية فحسب، على الرغم من أن تراكمها يثير قلقًا بالغًا، بل سيشكل ذلك تحديًا إضافيًا وتهديدًا لخطة الإيكاو الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٥٠، ولهدفها الاستراتيجي المتمثل في التنمية الاقتصادية للنقل الجوي، ولنظام تحرير النقل الجوي في شكله الحالي.

النهج المتكامل

٢-٦ تستدعي الحقائق التي عرضتها هذه الورقة إجراء نقاش حول فعالية نظام التحرير، وما إذا كان كافياً أم لا لمواصلة حث الدول على التحرير بدون توفير منصات للمستثمرين لتمويل مشاريع البنية التحتية للمطارات وإدارة الحركة الجوية (ATM). وتُعد الإيكاو مثالاً رائعاً من خلال دورها الريادي وجهودها في تطوير منصة للتواصل بين الأطراف المعنية بهدف تسهيل تمويل تدابير خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (مركز الإيكاو للاستثمار المالي Hub Finvest) من أجل تحقيق هدفها الطموح طويل الأجل (LTAG). ومن الأهمية بمكان إنشاء منصة لتمويل مشاريع البنية التحتية والتحديث في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة الإيكاو الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٥٠ وتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في التنمية الاقتصادية للنقل الجوي.

٣- الإجراء المعروض على المؤتمر:

أ) الطلب إلى الأمانة العامة مواصلة جهودها في مساعدة الدول الأعضاء على إزالة الحواجز التي تعوق الوصول إلى الأسواق والتنظيم الاقتصادي، مع الإقرار بالترابط بين التحرير والبنية التحتية وسلسلة التوريد من أجل تنفيذ خطة الإيكاو الاستراتيجية لعام ٢٠٥٠ من خلال هدفها الاستراتيجي المتمثل بالتنمية الاقتصادية للنقل الجوي؛

ب) والطلب إلى المجلس، بدعم من هيئاته الفرعية والأطراف المعنية، الاستفادة من البيانات المتاحة بشأن احتياجات البنية التحتية وسلسلة التوريد والثغرات الموجودة فيها عند معالجة قضايا التحرير، والوصول إلى الأسواق، والنمو، والقيود المتعلقة بالسعة، وذلك لضمان تنفيذ خطة الإيكاو الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٥٠؛

ج) والطلب إلى المجلس إنشاء منصة لتمويل مشاريع البنية التحتية وتحديثها في إطار الجهود الرامية إلى المضي قدماً في تنفيذ خطة الإيكاو الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٥٠؛

د) وحثّ الدول الأعضاء على إدراج مشاريع البنية التحتية ضمن أولوياتها واستراتيجياتها الوطنية في مجال الطيران.

— انتهى —